TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/C.II/ISAR/51*
28 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الخامسة والعشرون
جنيف، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الخامسة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

* كانت وثائق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ تصدر سابقاً تحت الرمز TD/B/COM.2/ISAR/..

(A) GE.08-52237 090109 120109

المحتويات

الصفحة

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها ٣

ثانياً- البيانات الافتتاحية ٦

ثالثاً- موجز أعده الرئيس ٦

ألف- استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي ٦

باء - المحاسبة في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - إرشادات المستوى ٣ ٨

جيم- متطلبات بناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ ١٠

دال - الجزء الرفيع المستوى: الاستقرار المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي..... ١٠

هاء - الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ المتصل بمسؤولية الشركات ١٣

واو - تقارير محدثة مقدمة من المنظمات الإقليمية ومنظمات دولية أخرى ١٤

زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين..... ١٥

رابعاً - المسائل التنظيمية..... ١٦

ألف- انتخاب أعضاء المكتب..... ١٦

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٦

جيم- نتائج الدورة ١٧

دال - اعتماد التقرير ١٧

المرفقات

المرفق

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين ١٨

الثاني - الحضور ١٩

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

١- في الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (الفريق)، أجرى الفريق استعراضاً للمسائل التي استجدت في سياق التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأثناء المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، ناقش الفريق دراسات حالات قطرية شملت بولندا وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. كما استعرض الفريق دراسة عن التحديات العملية وما يتصل بها من اعتبارات في تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وسلطت دراسات الحالات القطرية الضوء على مجموعة متنوعة من النُهج التي تتبعها مختلف البلدان في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وقد يسّرت مناقشات الفريق في هذا الصدد النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

٢- وأبرزت مداولات الفريق بشأن هذا البند من جدول الأعمال عدة تحديات تقنية ومؤسسية ظهرت في سياق التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتبادل المشاركون الآراء حول الدروس المستخلصة التي أبرزتها دراسات الحالات. وأعرب المندوبون عن تقديرهم للنوعية العالية التي اتّسمت بها مناقشات الفريق ودراسات الحالات المعروضة.

٣- وأعرب الفريق عن تقديره لأمانة الأونكتاد لإنجازها المنشور المعنون "التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: الدروس المستفادة" (UNCTAD/DIAE/ED/2008/1)، بناء على طلب الفريق في دورته الرابعة والعشرين. وأوصى الفريق بتوزيع هذا المنشور على نطاق أوسع. وفي ختام مداولاته حول هذه المسألة، طلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد الاستمرار في إجراء دراسات بشأن قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – إرشادات للمؤسسات من المستوى ٣

٤- وفقاً للاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في الدورة الرابعة والعشرين للفريق بشأن تحديث مبادئه التوجيهية المعنونة "المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم – إرشادات من المستوى ٣" (TD/B/C.II/ISAR/50)، استعرض الفريق في دورته الخامسة والعشرين نسخة منقحة من هذه المبادئ التوجيهية قدمتها أمانة الأونكتاد للنظر فيها أثناء الدورة. ورحب المندوبون بالتنقيحات المقترحة وطلبوا من أمانة الأونكتاد إنجاز طباعة الوثيقة ونشرها على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، طلب المندوبون من أمانة الأونكتاد تجميع الملاحظات المتعلقة بالتنفيذ العملي للنسخة المنقحة من المبادئ التوجيهية المذكورة والتي قد ترد من الدول الأعضاء خلال الأعوام القادمة. ويمكن استخدام هذه الملاحظات لتنقيح الوثيقة عندما يحين أوان ذلك في المستقبل.

بناء القدرات في مجال عمليات المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالشركات

٥- في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) التي عُقدت في أكرا بغانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، طلبت الدول الأعضاء من المنظمة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ المعايير والمدونات الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي. وفي هذا السياق، ناقش المندوبون في الدورة الخامسة والعشرين للفريق مسألة الطلب المتزايد على خدمات بناء القدرات التقنية والمؤسسية في مجالات الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات وكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات والإبلاغ المالي من قبل الشركات. كما ناقشوا احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المساعدة التقنية في مجالي المحاسبة والإبلاغ المالي.

٦- وأحاط المشاركون في الدورة علماً بالإطار المؤسسي للأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون التقني كجزء من الأركان الثلاثة التي يقوم عليها عمل الأونكتاد: تحليل السياسات العامة، والمداولات الحكومية الدولية، والأنشطة التشغيلية. واتفقت الوفود على أن ترسل إلى أمانة الأونكتاد طلبات التعاون التقني في المجالات التي يتناولها الفريق، من أجل تلبيتها عن طريق مشاريع التعاون التقني الثنائية أو المتعددة الأطراف.

الجزء الرفيع المستوى: الاستقرار المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي

٧- بمناسبة الاحتفال بالدورة الخامسة والعشرين للفريق، تطرق جزء رفيع المستوى إلى المساهمة الإيجابية للمعايير والمدونات الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وشددت المداولات على أهمية وجود معايير للمحاسبة والإبلاغ المالي رفيعة المستوى من أجل تحسين الشفافية في الإبلاغ المالي من قبل الشركات. ولاحظ المندوبون بقلق الأثر السلبي للأزمة الائتمانية المتفاقمة على ثقة المستثمرين. ودعا المشاركون في الدورة إلى بذل جهود متضافرة من قبل جميع الأطراف المعنية بسلسلة روافد بيانات الإبلاغ المالي الخاص بالشركات من أجل استعادة ثقة المستخدمين في هيكل الإبلاغ المالي الدولي. واتفق المندوبون على أن ثمة حاجة لمواصلة المشاورات والمداولات المتعلقة بانعكاسات الأزمة الائتمانية على الإبلاغ المالي من قبل الشركات في مواجهة تحديات الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، طلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد تنظيم اجتماع خاص مكرس لمناقشة هذه المسائل خلال الشهور القادمة.

٨- وأثناء اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الفريق، الذي نُظم خصيصاً للاحتفال بانعقاد دورته الخامسة والعشرين، اتفق الخبراء على أن ثمة حاجة لتشكيل فريق صغير يقدم دعماً استشارياً لأمانة الأونكتاد بصورة مستمرة. وطلبت الدورة إلى أمانة الأونكتاد وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء هذا الفريق الاستشاري. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المشاركون في الدورة وجود اهتمام متزايد لدى الدول الأعضاء بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وطلبوا إلى أمانة الأونكتاد استكشاف إمكانية إدماج المداولات المتعلقة بالتنفيذ العملي لهذه المعايير في الإطار المؤسسي للأونكتاد. وطلب المندوبون إلى أمانة الأونكتاد تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن بناء القدرات التقنية، بالتعاون مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ هذه المعايير.

عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ عن مسؤولية الشركات

٩- جدّد الفريق التأكيد على أهمية كشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات والإبلاغ عن مسؤولية الشركات من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على المعلومات من قبل شتى أصحاب المصلحة وتشجيع الاستثمار وتعزيز

الاستقرار والنمو الاقتصادي. وأقرّ الفريق بتزايد إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في الإطار الأوسع لإدارة الشركات، وأقرّ كذلك بأن التقارير العالية النوعية بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا إدارة الشركات تتيح معلومات ذات قيمة مضافة لواضعي السياسات والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتدعم تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استقراراً واستدامة.

١٠- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في دورة الفريق الرابعة والعشرين، نظر الفريق في دورته الخامسة والعشرين في نتائج الاستعراض السنوي لكشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات الوارد في الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٨ لحالة تنفيذ عمليات كشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات: فحص ممارسات الإبلاغ لدى المؤسسات الكبرى في ١٠ أسواق ناشئة" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.1). وأثنى الفريق على نوعية الاستعراض ولاحظ أنه يساعد على تطوير الأعمال السابقة للفريق في هذا المجال، وذلك عن طريق المقارنة بين الممارسات الفعلية للمؤسسات في مجال كشف البيانات والمتطلبات الوطنية لكشف البيانات. وطلب الفريق من أمانة الأونكتاد الاستمرار في إجراء مثل هذه الدراسات، بالشراكة مع المؤسسات المحلية حيثما أمكن، مع التركيز على توفير معلومات عملية لواضعي السياسات والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

١١- وأثنى الفريق على الأمانة بخصوص الوثيقة التي قدمتها بعنوان "إرشادات تتعلق بمؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/41)، وهي الوثيقة التي حظيت بتقدير لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة (التي نُقلت ولايتها لاحقاً إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية).

١٢- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها في دورة الفريق الرابعة والعشرين، نظر الفريق في دورته الخامسة والعشرين في نتائج الاستعراض السنوي للإبلاغ عن مسؤولية الشركات على النحو الوارد في الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٨ لحالة الإبلاغ عن مؤشرات مسؤولية الشركات" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.2). ووافق الفريق على أن التقرير يقدم معلومات عملية عن حالة الإبلاغ عن مسؤولية الشركات في شتى أنحاء العالم. كما نظر الفريق في التقرير المعنون "استعراض عام ٢٠٠٨ لأداء المؤسسات الكبرى في الأسواق الناشئة فيما يتعلق بمسؤولية الشركات" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.3). وكانت هذه الوثيقة موضع ترحيب لما انطوت عليه من تبصر في تناول منهجيات تحليل الاستثمار التي تراعي القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا إدارة الشركات، لا سيما أن هذه القضايا تنعكس في تقارير الشركات. واتفق الفريق على ضرورة أن يواصل الأونكتاد العمل مع أعضاء أوساط تحليل الاستثمار وغيرهم من الخبراء في سبيل التوصل إلى فهم أفضل للعلاقة بين الاستثمار، خاصة في البلدان النامية، وممارسات الشركات في مجال كشف البيانات المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والإدارية.

١٣- ورحب الفريق بتوقيع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد ومبادرة الإبلاغ العالمية، وشجع التعاون في تعزيز المبادئ التوجيهية للإبلاغ الطوعي المتعلق بالاستدامة وفي تنفيذها العملي. ووافق الفريق على ضرورة أن يجري الأونكتاد المزيد من الدراسات بشأن الاستخدام الطوعي لأطر الإبلاغ عن مسؤولية الشركات في شتى أنحاء العالم، على أن يأخذ بالحسبان أعمال المبادرات الأخرى.

ثانياً – البيانات الافتتاحية

١- لاحظ مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، السيد حبيب وان، في ملاحظاته الاستهلالية أن الدورة الخامسة والعشرين للفريق تحيي عيداً خاصاً لهذا المنتدى الفريد من نوعه في منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الفريق، منذ أن أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام ١٩٨٢، قد قدم مساهمة فريدة للأمم المتحدة في المناقشات العالمية المستمرة بشأن معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالشركات. ورحّب المتحدث بالمناسبات الخاصة التي نُظمت احتفالاً بالدورة الخامسة والعشرين للفريق، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة الخاص برؤساء الفريق والذي ركز على ماضي الفريق وحاضره ومستقبله. كما رحب بعقد الجزء الرفيع المستوى الذي سيضمّ الأمين العام للأونكتاد وعدداً من نواب الوزراء وغيرهم من كبار الشخصيات من مختلف أنحاء العالم. وأخيراً، أشار المتحدث إلى الفريق الذي تمّ تشكيله خصيصاً لمناقشة مسألة بناء القدرات، ورحب بمساعي فريق الخبراء للعمل مع الشركاء الإنمائيين لمساعدة البلدان النامية على بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتنفيذ عمليات إبلاغ ذات نوعية عالية في سياق الشركات.

٢- كما سلط المدير الضوء على البند الرئيسي في جدول أعمال الاجتماع: استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ورحب بمساعي الفريق الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن إطار عمله الأوسع نطاقاً في مجال تنفيذ المعايير المذكورة. وإذ أشار المتحدث إلى المساهمة الاقتصادية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الدول الأعضاء، فقد توقع أن يتيح عمل فريق الخبراء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مساعدة عملية كبيرة في إنتاج تقارير مالية عالية النوعية وإن كانت بسيطة. كما سلّط الضوء على عمل الفريق في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ عن مسؤولية الشركات. ولاحظ المتحدث أن المستثمرين يولون أهمية متزايدة للجوانب البيئية والاجتماعية والإدارية للمؤسسات ويرون أن هذه الجوانب تمثل مواضيع مترابطة تعكس استدامة المؤسسة على المدى الطويل. وأثنى المتحدث على فريق الخبراء لعمله السباق في هذا المجال واستعراضاته السنوية التي توفر وسيلة هامة لتحديد الاتجاهات الجديدة في هذا المجال ولقياس التقدم الذي تحرزه المؤسسات والجهات التنظيمية في تعزيز الممارسات الجيدة المتعلقة بكشف البيانات غير المالية للشركات.

ثالثاً – موجز أعده الرئيس

ألف – استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣- دعا رئيس الدورة عضواً من أمانة الأونكتاد إلى عرض البند الرئيسي لجدول أعمال الدورة. وأشار ممثل أمانة الأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، إلى أن الفريق ما برح يعمل على معالجة هذا الموضوع بالنظر إلى اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على نطاق واسع خلال الأعوام الماضية. وفي دورته الثانية والعشرين، كان الفريق قد ناقش مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/COM.2/ISAR/28). وقد سلطت تلك المذكرة الضوء على أهم قضايا التنفيذ العملي للمعايير من حيث الترتيبات المؤسسية والتنظيمية، وآليات الإنفاذ، والقضايا التقنية وجوانب بناء القدرات. واستناداً إلى هذا الإطار، أُعدّت دراسات حالات قطرية شملت ألمانيا والبرازيل وجامايكا وكينيا والهند، ونُظر فيها أثناء الدورة الثالثة والعشرين للفريق. وأشار كذلك إلى أن دراسات حالات قطرية شملت باكستان وتركيا وجنوب أفريقيا قد نوقشت أيضاً خلال الدورة الرابعة والعشرين للفريق.

٤- وفي ختام الدورة الرابعة والعشرين، كان الفريق قد طلب من أمانة الأونكتاد إعداد منشور يلخص الدروس المستفادة من التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي عن طريق استعراض دراسات الحالات القطرية التي كان فريق الخبراء قد ناقشها في دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين. وبناء على ذلك أعدّت أمانة الأونكتاد المنشور المعنون *"التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: الدروس المستفادة"*. وأتيحت نسخ من المنشور في قاعة الاجتماع.

٥- وأشار ممثل أمانة الأونكتاد إلى وثائق المعلومات الأساسية للدورة الرابعة والعشرين، فوجه انتباه المندوبين إلى أربع دراسات حالات قطرية تتعلق بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي - تشمل بولندا وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية - تمّ تعميمها تحت الرموز من TD/B/C.II/ISAR/45 إلى TD/B/C.II/ISAR/48 على التوالي. كما ذكر أن دراسة بشأن التحديات العملية والاعتبارات ذات الصلة في تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات قد عُممت تحت الرمز TD/B/C.II/ISAR/49 وعقب الإدلاء بالملاحظات الاستهلالية، قدم فريق من المتحدثين عروضاً بشأن النتائج الرئيسية للدراسات المذكورة أعلاه.

٦- وتناول المتحدث الذي عرض دراسة الحالة المتعلقة بمصر النهج الذي اتخذته مصر في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ففي عام ٢٠٠٦، أصدرت مصر معايير المحاسبة المصرية استناداً إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالصيغة التي أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في عام ٢٠٠٥. وكانت مصر قد أصدرت أيضاً معايير لمراجعة الحسابات بالاستناد إلى المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وأشار المتحدث إلى وجود اختلافات معينة بين معايير المحاسبة المصرية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، منها ما يتعلق باستهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ وكشف البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة؛ وعمليات التأجير. وسلط المتحدث الضوء على ترجمة المعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى اللغة العربية باعتبارها أحد تحديات التنفيذ العملي في مصر. ويزداد هذا التحدي صعوبة على صعيد مواكبة التغييرات المتكررة في هذه المعايير. وتطرق المتحدث إلى الإطار التنظيمي في مصر في سياق تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات. وأطلع المتحدث المندوبين على عدد من الدروس المستفادة من خبرة مصر في مجالات التدريب والتعليم والإنفاذ ومدونة قواعد السلوك المهنية والتعديلات التي أُدخلت على بعض القوانين والأنظمة.

٧- وعرضت المتحدثة التالية دراسة الحالة المتعلقة ببولندا. ووصفت تجربة بولندا في الانتقال إلى اقتصاد السوق والتطورات التي تلت هذا الانتقال وأثّرت على وضع معايير المحاسبة في بولندا. ففي عام ٢٠٠٤، أصبحت بولندا عضواً في الاتحاد الأوروبي وتعيّن عليها بالتالي الامتثال للائحة التنظيمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (EC No. 1606-2002) التي تقتضي تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الاتحاد الأوروبي. وعرضت المتحدثة النتائج الرئيسية لدراسة تناولت مطابقة البيانات المالية أعدتها الشركات البولندية عندما أعدّت مجموعة بياناتها المالية الأولى بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وشدّدت هذه النتائج على الحاجة - في إطار عملية التنفيذ - إلى إتاحة معلومات كافية للمستثمرين والمحللين وغيرهم من المشاركين في السوق لمساعدتهم على فهم الفرق بين البيانات المالية المعدّة بموجب معايير المحاسبة الوطنية وتلك المعدّة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٨- وتناول العرض التالي دراسة الحالة المتعلقة بسويسرا. وقدّم المتحدث معلومات أساسية عن الإطار القانوني وما يتصل بذلك من متطلبات المحاسبة والإبلاغ المالي في سويسرا. وواصل عرضه بشرح مستفيض لمتطلبات مراجعة الحسابات، بما في ذلك مراجعة الحسابات العادية، ومراجعة الحسابات القانونية المحدودة والإعفاء. واختتم

المتحدث عرضه مسلطاً الضوء على تنقيحات التشريعات السويسرية المتعلقة بالشركات والمحاسبة والتي يُنتظر أن تُجرى خلال الأعوام المقبلة.

٩- وأعقب ذلك عرض دراسة الحالة المتعلقة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. فقد بدأ الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٥، بمشاركة ٢٠٠ ١ شركة مسجلة في بورصة لندن. وتمثل التقييم الإجمالي لتنفيذ هذه المعايير في أن العملية قد انطوت على تحديات وأن خبرة المملكة المتحدة في تطبيق المعايير لا تزال تشهد تحسناً.

١٠- وتطرق عضو آخر في فريق المناقشة إلى الدراسة المتعلقة بالتحديات العملية في تنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات التي أصدرها المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان. وفي سياق المعلومات المحدثة التي قدمها المتحدث بشأن مشروع الوضوح التابع للمجلس، أشار إلى أنه يُزمع إنجاز ٣٩ معياراً من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات مُصاغةً بأسلوب الوضوح الجديد، وذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

١١- وتناول المتحدث التالي التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي من منظور المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان. فبالإضافة إلى نحو ١١٣ بلداً وولاية قضائية تسمح باستخدام هذه المعايير أو تشترط استخدامها، فإن هناك بلداناً أخرى كثيرة - كالبرازيل وجمهورية كوريا وشيلي وكندا وماليزيا والهند - قد التزمت بتنفيذ المعايير في الفترة الفاصلة حتى عام ٢٠١٢. كما التزمت بلدان أخرى - كسنغافورة والصين والفلبين والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية واليابان - بمطابقة معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٢- وبعد اختتام العروض، فتح رئيس الدورة المجال للنقاش. وتحدث بعض المندوبين عن حالة تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في بلدانهم. وأوضح مندوبون آخرون النُهج التي تتبعها بلدانهم في تنفيذ هذه المعايير.

١٣- وفي ختام مداولاتهم بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أعرب المندوبون عن تقديرهم لأمانة الأونكتاد على إنجاز المنشور المعنون "التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: الدروس المستفادة" الذي كان فريق الخبراء قد طلبه في دورته الرابعة والعشرين. وأوصى المندوبون بنشره على نطاق أوسع، كما طلبوا من أمانة الأونكتاد الاستمرار في إجراء دراسات بشأن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

باء - المحاسبة في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - إرشادات المستوى ٣

(البند ٤(أ) من جدول الأعمال)

١٤- بعد مقدمة موجزة لتناول هذا البند من جدول الأعمال دعا رئيس الدورة ممثل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية إلى تقديم معلومات محدثة للمندوبين بشأن المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي كان المجلس يعمل على تطويرها. وقدم ممثل المجلس عرضاً محدّثاً شاملاً بشأن حالة هذا المشروع، كما تطرق إلى الخطوات المتبقية لتنفيذه. وبالمقارنة مع النهج الذي يتبعه الفريق إزاء الممارسات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فإن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

تستهدف المؤسسات من المستوى ٢. وبعد أن أنهى المجلس مشروع شرح المعايير المذكورة واختبارها الميداني فإنه الآن بصدد إعادة مناقشتها. ويتصل بعض القضايا موضوع النقاش بما يلي: (أ) جعل المعايير قائمة بذاتها تماماً؛ (ب) تسمية المعايير؛ (ج) توقع التغييرات الممكن إدخالها على الصيغة الكاملة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ (د) تحديد ما إذا كان ينبغي جعل التكلفة الأصلية هي الأساس المعياري للقياس؛ (هـ) القيمة المنصفة؛ (و) التوحيد؛ (ز) استهلاك السمعة التجارية؛ (ح) التلف؛ (ط) الضرائب على الدخل؛ (ي) الإيجارات التشغيلية؛ (ك) المعاشات التقاعدية؛ (ل) المدفوعات السهمية؛ (م) تصنيف الديون والأسهم وزيادة تبسيط متطلبات كشف البيانات.

١٥- وأخبر المتحدث المندوبين أن مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية تعمل على تطوير مواد تدريبية بشأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستشمل هذه المواد ٣٨ وحدة تدريبية تتناول كل وحدة منها جزءاً من هذه المعايير المؤلفة من ٣٨ جزءً وستُتاح هذه المواد التدريبية بعد منتصف عام ٢٠٠٩. كما أن هذه المواد تتوفر مجاناً بلغات متعددة وستتكفل مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بتدريب المدربين.

١٦- وقدّم الرئيس فريق خبراء يتألف من أعضاء الفريق الاستشاري الذي أوكلت إليه مهمة وضع اللمسات النهائية على المنشور المعنون "المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - إرشادات للمؤسسات من المستوى ٣"، وذلك بإدراج التعديلات التي اقتُرحت أثناء الدورة الرابعة والعشرين للفريق. وأبلغ رئيس الفريق الاستشاري المندوبين بأن الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/50 تتضمن النسخ المنقحة للمبادئ التوجيهية المذكورة. وأشار إلى أن تغييرات محدودة قد أُدخلت على صيغة الوثيقة التي عُرضت في الدورة السابقة. وكان التغيير الرئيسي هو إدراج بيان التدفقات النقدية الاختياري على النحو المتفق عليه في الدورة الرابعة والعشرين للفريق.

١٧- وأعقب العرض تعليقات وأسئلة طرحها عدة مندوبين وتعلق موضوعها بصيغ البيانات المالية التوضحية الواردة في الوثيقة والقياس القائم على التكلفة الأصلية. وأبلغ رئيس الفريق الاستشاري المشاركين بأن تلك الصيغ قد أُدرجت في الوثيقة لغرض التوضيح. كما أبلغ المندوبين بأن قاعدة القياس المعتمدة في المعايير المذكورة هي التكلفة الأصلية، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ستجدها على الأرجح أكثر سهولة من حيث التطبيق.

١٨- وفي ختام المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، رحب المندوبون بالتنقيحات المقترحة وطلبوا من أمانة الأونكتاد إنجاز إصدار الوثيقة ونشرها على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المندوبون إلى أمانة الأونكتاد تجميع الملاحظات التي قد ترسلها الدول الأعضاء خلال الأعوام القادمة بشأن التنفيذ العملي للصيغة المنقحة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من المستوى ٣. ويمكن استخدام هذه الملاحظات لتنقيح الوثيقة عندما يحين أوان ذلك في المستقبل.

جيم – متطلبات بناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ
(البند ٤(ب) من جدول الأعمال)

١٩- قدّم الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وأعطى الكلمة لعضو من الأمانة كي يستعرض عمل الأونكتاد على صعيد بناء القدرات في مجال ممارسات الشفافية والمحاسبة لدى الشركات. وقد أتاح العرض الذي قدمته الأمانة سياقاً أوسع لعمل الأونكتاد في مشاريع التعاون التقني، مذكّراً المندوبين بأن هذا التعاون التقني هو أحد الأركان الثلاثة، أو المجالات الرئيسية، لعمل الأونكتاد. ولاحظت الأمانة أن الدول الأعضاء قد طلبت إلى الأونكتاد أثناء مؤتمره الوزاري الثاني عشر في أكرا بغانا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتنفيذ مدونات ومعايير الشفافية والمحاسبة الخاصة بالشركات. وشجعت الأمانة المندوبين على الإفصاح عن طلباتهم في هذا المجال.

٢٠- وفتح الرئيس المجال بعد ذلك لمتحدثين اثنين من بلدين ناميين قدّم كل منهما عرضاً حول عمل بلده في مجال بناء القدرات. وكان المتحدث الأول هو المدير التنفيذي لمركز المديرين المصري الذي تحدث عن جهود الحكومة المصرية ومركز المديرين المصري والشركاء الإنمائيين الدوليين في سبيل تحسين الوعي والقدرات التقنية في مجالي الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ عن مسؤولية الشركات.

٢١- أما المتحدث الثاني فكان مدير مركز تنظيم المشاريع في غانا (إمبريتيك)، وهو مركز تدريبي لتنظيم المشاريع يشكل جزءاً من الشبكة العالمية لمراكز تنظيم المشاريع التي ينسقها الأونكتاد. وسلط ممثل المركز الضوء على الحاجة الماسّة إلى القدرات في مجال المحاسبة لدى المؤسسات الصغيرة، واستعرض عمل المركز فيما يخص بناء القدرات في هذا المجال.

٢٢- وبعد أن أنهى العضوان تقديم مساهمتيهما، أفسح الرئيس المجال للمندوبين لإبداء تعليقات وطرح أسئلة بشأن بناء القدرات في هذا الميدان. وتدخل عدة متحدثين لتسليط الضوء على الأعمال ذات الصلة في بلدانهم.

دال – الجزء الرفيع المستوى: الاستقرار المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي
(البند ٤(ج) من جدول الأعمال)

٢٣- بعد تمهيد موجز للجزء الرفيع المستوى، دعا رئيسُ الدورة الأمينَ العام للأونكتاد إلى تقديم ملاحظاته بشأن الموضوع المطروح للنقاش. وسلط الأمين العام الضوء على الأهمية المركزية لتوفير معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة من أجل تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر وتخصيص الموارد لمختلف الفرص الاستثمارية. وفيما يتعلق بالأزمة الائتمانية، شدّد على أن ضبابية وتعقد بعض الأدوات المالية، وخاصةً سندات الرهن العقاري، هما من الأسباب الجذرية لما حدث من خسائر غير مسبوقة. وأشار إلى أن المستثمرين قد فرّوا من الأسواق المالية في أعقاب الأزمة الائتمانية، وأن الأُسَر أخذت تنقل مدخراتها الشخصية إلى المؤسسات المدعومة من الحكومة ملتمسةً الحصول على حماية أفضل لأموالها.

٢٤- ولاحظ الأمين العام، وهو يشاطر المشاركين رؤيته الشخصية للأزمة الائتمانية المتفاقمة، أن حدوث أزمة مالية ذات حجم غير مسبوق، كالأزمة الراهنة، يمكن أن يدفع الجهات التنظيمية وواضعي المعايير إلى إدخال تعديلات عاجلة على معايير المحاسبة والإبلاغ ذات الصلة. وشدّد على أن مثل هذه التغييرات يتعين أن تتمّ بطريقة منصفة وشفافة بحيث تتيح مساهمة جميع أصحاب المصلحة. وقال إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي يُزمع عقده في الدوحة في آخر الشهر سيتيح للمجتمع الدولي فرصة أخرى للتداول بشأن انعكاسات الأزمة المالية وإيجاد حلول لها.

٢٥- وذكّر المتحدث المندوبين بأن دورهم فيما يتصل بالأزمة المالية هو دور هام جداً، وشجعهم على تقييم الحالة الراهنة من منظور عالمي حقاً. وشدّد على الحاجة إلى الشفافية والوضوح في ممارسات الإبلاغ الخاصة بالشركات، وأشار إلى أن الضبابية والتعقيد يعرضان للخطر تنمية الدول الأعضاء في شتى أنحاء العالم، لا سيما تلك الدول الأقل قدرة على تحمل هذه التبعات. وأبلغ المندوبين بأن أمانة الأونكتاد ستكون على أهبة الاستعداد لمساعدتهم إذا ما رغبوا في إجراء مداولات أشمل حول الأزمة الائتمانية وانعكاساتها.

٢٦- وكان المتحدث التالي في هذا الموضوع هو السيد وانغ جون، نائب وزير المالية في جمهورية الصين الشعبية. وأشار المتحدث إلى أن الاقتصاد الصيني ما برح يشهد نمواً سريعاً بصورة ملحوظة. وشرح باستفاضة الخطوات التي اتخذها بلده لتحقيق تقارب المعايير الوطنية مع المعايير الدولية. وفيما يتعلق بالأزمة الائتمانية، عبّر نائب الوزير عن تأييده للبيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد لدى افتتاح الجزء الرفيع المستوى. وشدّد على أهمية الشفافية في الإبلاغ المالي الخاص بالشركات، مشيراً إلى أن لا شيء أسطع من الشمس عندما يتعين تبديد الظلام.

٢٧- وكان عضو الفريق التالي هو السيد إبراهيم عشماوي، نائب وزير الاستثمار بوزارة الاستثمار المصرية. وفي مستهل عرضه أثار نائب الوزير مجموعة تساؤلات تتعلق بالأزمة الائتمانية من بينها (أ) كيف أخفق النظام المالي الدولي في التنبؤ بالأزمة والتعامل معها؛ (ب) ما إذا كان التدخل الحكومي مطلوباً في هذه المرحلة من الأزمة الائتمانية؛ (ج) مدى مصداقية الجهات التنظيمية في التعامل مع الأزمة؛ (د) مدى تأثير الأزمة العالمية على مفهوم التوحيد. واستعرض المتحدث عدة مبادرات اتخذتها الحكومة المصرية من أجل التصدي لتأثيرات الأزمة الائتمانية، من بينها (أ) زيادة الإنفاق العام على الخدمات والمنافع العامة؛ (ب) توفير الائتمان للمشاريع المنتجة والتصديرية المنحى؛ (ج) تيسير وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الائتمان؛ (د) تعزيز تنظيم القطاع المالي غير المصرفي وتوحيد الجهات التنظيمية الثلاث للقطاع المالي غير المصرفي في هذا البلد في جهة واحدة.

٢٨- وأعقب ذلك عرضٌ لتجربة كمبوديا في بناء القدرات التقنية في مجالي المحاسبة ومراجعة الحسابات، قدّمه السيد نجي تايي، رئيس مجلس المحاسبة الوطني ووكيل وزارة الدولة للاقتصاد والشؤون المالية في كمبوديا. فبعد حقبة منازعات طويلة، أقرت كمبوديا في تموز/يوليه ٢٠٠٢

قانوناً خاصاً بحسابات الشركات وأنشأت هيئة لوضع معايير المحاسبة. وتستند معايير المحاسبة الكمبودية إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢٩- أما المتحدث التالي فكان السيد كوابينا باه - دودو، سفير غانا وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وتطرق المتحدث إلى تجربة بلده في تحسين الشفافية المالية والمحاسبة والإبلاغ المالي. وفيما يتعلق بالقطاع العام، أشار السفير إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد أصبح ضرورة بالنسبة لبلده. وتناول عدداً من مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تسلط الضوء على الأهداف الإنمائية التي حققها بلده. كما أشار إلى أن بلده هو البلد الثاني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بعد جنوب أفريقيا، والبلد الأول من البلدان التي تشملها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي دخل السوق الرأسمالية الدولية بأول سند خزينة بالعملة الأجنبية (يوروبوند). وقد صنّفت شركتا ستاندرد آند بورز وفيتش هذا السند بمستوى +B. وتطرق السفير إلى الأزمة المالية العالمية المهيمنة حينئذ، قائلاً إنها قد سلطت الضوء على مسألة شفافية الشركات بوصفها عنصراً أساسياً مطلوباً للحفاظ على تحرير الأسواق المالية.

٣٠- ودعا الرئيس ممثلي المجلس الدولي للمعايير المحاسبية والاتحاد الدولي للمحاسبين إلى تناول الكلمة. وتطرق ممثل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية إلى عدة قضايا أثارها المتحدثون السابقون، فأثنى على جهود الصين الموجهة نحو تطوير معاييرها المحاسبية الوطنية ليس بمعزل عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي وإنما بالتوافق معها. وتحدث باستفاضة عن أشكال التعاون البناء التي يمكن لواضعي المعايير الوطنية تطويرها مع المجلس.

٣١- كما أوضح ممثل المجلس أن الأزمة الائتمانية العالمية تقتضي رداً عالمياً، ولاحظ كيف أن توجيه اللوم أو أصابع الاتهام لن يسهم في التصدي للتحديات التي أثارتها هذه الأزمة. ورغم أن معظم البلدان النامية لم تشتر سندات رهن عقاري أو غيرها من الصكوك المالية الضارة التي كانت محور الأزمة الائتمانية، فإن بلداناً عديدة منها قد تأثرت بسبب انخفاض أسعار صرف عملاتها وتراجع قيمة الأسهم المتداولة في أسواقها المالية وتدني الطلب على السلع الأساسية وأسعارها. وقال المتحدث إنه بالرغم من أن قيمة الخسائر التي تُعزى إلى سندات الرهن العقاري وغيرها من المنتجات المالية الضارة تقدّر بمبلغ ١,٤ تريليون دولار، فإن المبلغ الحقيقي يبلغ ٦٠٠ مليار دولار. وقال إن التضارب بين الرقمين إنما يشير إلى نقص الشفافية من قبل الأطراف المسؤولة عن تزويد جمهور المستثمرين بمثل هذه المعلومات.

٣٢- وأيّد ممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين العديد من النقاط التي أثارها ممثل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، لا سيما تلك المتعلقة منها بأهمية اتباع الأصول القانونية والحرص على الشفافية في عملية وضع المعايير. وتناول مساهمة العديد من عناصر سلسلة روافد بيانات الإبلاغ المالي، بما في ذلك معدّو البيانات، ومجالس الإدارة، ومراجعو الحسابات، والمحللون، ووكالات تقييم الجدارة الائتمانية، ومنظمو السندات، وهيئات الرقابة على مراجعة الحسابات. وشدّد المتحدث على أن جميع العناصر المساهمة في سلسلة روافد بيانات الإبلاغ المالي تحتاج إلى التقوية لضمان ثقة المستثمر في نظام الإبلاغ

المالي. كما سلط الضوء على أهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحسين شفافية الإبلاغ المالي في القطاع العام.

٣٣- وأثناء الوقت المتبقي المخصص للجزء الرفيع المستوى، طرح بعض المندوبين آراءهم حول الأزمة الائتمانية، وطلب آخرون توضيحات إضافية حول القضايا التي تطرق إليها ممثل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، مثل التعديلات التي أدخلها المجلس على معيار المحاسبة الدولية ٣٠ ومعيار الإبلاغ المالي الدولي ٧، وطلبوا معلومات إضافية عن سلسلة اجتماعات المائدة المستديرة التي يعتزم المجلس عقدها. وفي ختام المداولات التي تضمنها هذا الجزء، دعا المندوبون إلى بذل جهود متضافرة من قبل جميع الأطراف المعنية بسلسلة روافد بيانات الإبلاغ المالي الخاص بالشركات من أجل استعادة ثقة المستخدمين في نظام الإبلاغ المالي الدولي.

هاء - الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ المتصل بمسؤولية الشركات

(البند ٤(د) من جدول الأعمال)

٣٤- عرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وأعطى الكلمة لأحد أعضاء الأمانة الذي عرض الاستنتاجات التي خلصت إليها دراستان جديدتان، هما: "استعراض عام ٢٠٠٨ لحالة تنفيذ عمليات كشف البيانات المتعلقة بإدارة الشركات: فحص ممارسات الإبلاغ لدى المؤسسات الكبرى في ١٠ أسواق ناشئة" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.1) و"استعراض عام ٢٠٠٨ لحالة الإبلاغ عن مؤشرات مسؤولية الشركات" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.2). وقد تضمنت هاتان الورقتان معلومات مفيدة بشأن الوضع الحالي لعمليات إبلاغ الشركات التي تتناول مسائل غير مالية في الأسواق الناشئة .

٣٥- وبعد هذا العرض، قدم الرئيس خبيراً مدعواً من مؤسسة الأبحاث Ethical Investment Research" Services (EIRIS)". وعرض الخبير الاستنتاجات التي خلصت إليها الورقة المشتركة التي أعدها الأونكتاد بالتعاون مع مؤسسة EIRIS، بعنوان "استعراض عام ٢٠٠٨ لأداء المؤسسات الكبرى في الأسواق الناشئة فيما يتعلق بمسؤولية الشركات" (TD/B/C.II/ISAR/CRP.3). وتناولت الورقة عمليات الإبلاغ من قِبَل ٤٠ شركة كبرى في ١٠ من الأسواق الناشئة، وقدمت تقييماً لأداء كل شركة استناداً إلى أهم المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير إدارة الشركات. وبيَّن التحليل كيف تتناول بعض أكبر الشركات في الأسواق الناشئة المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات، فضلاً عن المنهجيات التي يستخدمها محللو المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات لقياس أداء الشركات في هذا المجال.

٣٦- وقدم الرئيس عضوين آخرين من أعضاء فريق المناقشة، أحدهما من مبادرة الإبلاغ العالمية وثانيهما من مؤسسة "AccountAbility" المعنية بوضع معايير الضمان. وقدم ممثل مبادرة الإبلاغ العالمية لمحة عامة عن القوى الدافعة التي تكمن وراء عمليات الإبلاغ المتصل بالمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل إدارة الشركات والطلب الناشئ لدى مستخدمي تقارير الشركات لبيانات أدق وأكثر قابلية للمقارنة. كما أعلن ممثل مبادرة الإبلاغ العالمية توقيع الأونكتاد ومبادرة الإبلاغ العالمية على مذكرة تفاهم تركز على تشجيع التوصل إلى فهم أفضل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للعمليات التي تحدَّد بموجبها معايير معترف بها على الصعيد الدولي للإبلاغ بقابلية الاستدامة بهدف تشجيع التنمية المستدامة في تلك البلدان وتيسير الروابط

الاستثمارية والتجارية، كما تركز على زيادة المشاركة في تلك العمليات. وقدم ممثل مؤسسة "AccountAbility" لمحة عامة عن استخدام معايير الضمان في التقارير التي تقدمها الشركات بشأن المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات، مركزاً على الدور الهام الذي يؤديه الضمان في تعزيز موثوقية الإبلاغ بقابلية الاستدامة ومساعدة الشركات على فهم أدائها في سياق المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات، وتحسين مستوى هذا الأداء.

٣٧- وبعد أن قدم أعضاء فريق المناقشة عروضهم، أخذ الرئيس الكلمة وفتح باب المناقشة العامة حول موضوع الكشف عن البيانات الخاصة بالمسائل البيئية والاجتماعية ومسائل إدارة الشركات. وعلَّق مندوبون عديدون على الاستعراض الذي أجرته الأمانة في عام ٢٠٠٨ بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، معترفين بفائدته ومقدمين اقتراحات بشأن إجراء بحوث في هذا المجال مستقبلاً.

٣٨- وأثارت الأسئلة المطروحة بشأن العلاقة بين الأداء في سياق المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات من جهة والأداء المالي من جهة ثانية مناقشة واسعة النطاق أيضاً. وأعرب أعضاء فريق المناقشة عن آراء متشابهة بخصوص هذا الموضوع. ولاحظ عدة أعضاء أن بعض الدراسات أبرزت وجود صلة بين الأداء في سياق المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات والأداء المالي في الأجل الطويل. وأشار أعضاء آخرون إلى وجود عدد كبير من العوامل التي تؤثر في الأداء المالي الطويل الأجل، وذكروا من بينها الاتجاهات الصناعية والظروف الاقتصادية الخارجة عن سيطرة المؤسسة، مما يعزل تأثير الأداء في سياق المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات وحده على بعض المؤشرات المالية كمؤشر نمو المبيعات. ولاحظ أعضاء الفريق أن الأداء في سياق المسائل البيئية والاجتماعية والمسائل المتصلة بإدارة الشركات قد يلعب دوراً أساسياً في إتاحة مقومات أخرى حاسمة بالنسبة إلى مهمة تطوير الشركات. واختتم الفريق مناقشاته بدعوة الأمانة إلى مواصلة عملها في هذا المجال.

واو – تقارير محدثة مقدمة من المنظمات الإقليمية ومنظمات دولية أخرى

(البند ٤(هـ) من جدول الأعمال)

٣٩- قدمت ممثلة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمحة عامة عن التطورات الأخيرة المتصلة بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المنظمات المتعددة الجنسيات. وأوضحت أن ٤١ بلداً منها ٣٠ بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و١١ بلداً غير عضو فيها تطبق هذه المبادئ التوجيهية منذ أن وضعت في عام ١٩٧٦ ونقحت في عام ٢٠٠٠. ومن بين التطورات الأخيرة الاعتراف على مستوى رفيع بدور المبادئ التوجيهية وذلك في اجتماع رؤساء مجموعة الـ ٨ المعقود في ألمانيا في عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى الشراكات المعززة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وعدد من المنظمات، بما في ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم مع الأونكتاد أثناء مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر المعقود في أكرا. ومضت الممثلة قائلة إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعتزم التركيز على تعزيز مراكز الاتصال الوطنية التابعة لها والتي تشكل الآلية الأساسية لتسوية المنازعات المتصلة بالمبادئ التوجيهية، والمشاركة بصورة أوثق مع القطاع المالي في تشجيع ممارسات الاستثمار المسؤولة.

٤٠- وناقش ممثل شبكة إدارة الشركات الدولية الأنشطة التي تضطلع بها منظمته في جميع أرجاء العالم لتشجيع الممارسات المحسنة في مجال إدارة الشركات، بما في ذلك عمليات الكشف المحسنة عن بيانات الشركات. وركز الممثل على الاجتماع الدولي الذي عقدته مؤخراً شبكة إدارة الشركات الدولية في جمهورية كوريا، ولاحظ القلق المتزايد الذي تثيره الأزمة المالية لدى خبراء إدارة الشركات. وأشار إلى تعاون شبكة إدارة الشركات الدولية مع الشركات الاستثمارية الرئيسية والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة الشركات، بما فيها مجلس الولايات المتحدة للشركات الاستثمارية الرئيسية (United States Council of Institutional Investors) والمركز الآسيوي لإدارة الشركات (and the Asian Center for Corporate Governance).

٤١- وناقش الرئيس التنفيذي لاتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي المسائل الرئيسية التي تركز عليها تلك المنظمة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه مهنة المحاسبة في المساعدة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسلط الضوء، بصفة خاصة، على أربعة أهداف من بين أهداف الألفية الثمانية التي تتسم في نظره بأهمية خاصة بالنسبة إلى مهنة المحاسبة، وهي تشمل القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتحقيق الاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية لأجل التنمية. وبحث عدداً من المسائل التي يمكن أن يؤدي فيها المحاسبون دوراً أكبر في إرشاد الأنشطة الإنمائية والتأثير فيها.

٤٢- وركزت المديرة الفنية لاتحاد المحاسبين الأوروبي على عدد من الأنشطة التي اضطلعت بها منظمتها خلال الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وتناولت، فيما قدمته من معلومات مستجدة، الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد لتحسين ضبط وتسهيل وتخفيف الأعباء الإدارية المتصلة بمسائل المحاسبة؛ والإبلاغ المالي، ولا سيما الإبلاغ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واقتراحات إعفاء هذه المؤسسات من بعض أنواع الكشف؛ ودور مراجعي الحسابات في ضمان البيانات المتصلة بإدارة الشركات؛ والبحوث التي أجراها اتحاد المحاسبين الأوروبي مؤخراً بشأن الكشف في التقارير السنوية عن قابلية الإدامة. ووجهت الممثلة الانتباه إلى عدد من التقارير التي نشرتها منظمتها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وإلى عدة تقارير أخرى ينتظر نشرها في الأشهر التالية للدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء. كما سلطت الضوء على عدد من الاجتماعات وحلقات العمل التي نظمها اتحاد المحاسبين الأوروبي في الفترة الفاصلة بين الدورتين فضلاً عن حلقات العمل المزمع عقدها بعد الدورة الخامسة والعشرين لفريق الخبراء.

زاي - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٣- اتفق المندوبون، أثناء مداولاتهم بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء، على مواصلة استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. واقترح بعض المندوبين دعوة ممثلين من بلدان مثل أستراليا، وجنوب أفريقيا، والصين، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى حضور الدورة القادمة لفريق الخبراء ليتمكنوا من تبادل الآراء بشأن تلك المسائل مع المندوبين.

٤٤- كما قُدِّم عدد من الاقتراحات بشأن مواضيع يمكن للفريق أن يتناولها في دورته القادمة. واقترح عدة مندوبين الاستمرار في إدراج مناقشة مسألة المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جدول أعمال فريق الخبراء نظراً إلى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكان هناك توافق واسع على تناول هذا الموضوع في إطار بند المسائل الأخرى خلال دورة الفريق القادمة. واقتُرِح دعوة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة إلى توفير معلومات محدّثة بشأن مشروعه - المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - خلال دورة الفريق القادمة. واستُصوِب طرح موضوع إجراء تبادل أوسع للخبرات في مجال التنفيذ العملي لمعايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمناقشة في غضون سنتين تقريباً.

٤٥- واقتُرِح أن ينظر فريق الخبراء أيضاً في عدة مواضيع أخرى في دوراته القادمة. وتتعلق تلك المواضيع بمسائل بناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ، ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والمحاسبة الخاصة بالمنظمات التي لا تستهدف الربح. وأقر المندوبون بأهمية تلك المواضيع في المداولات التي أجروها بشأنها، ولكنهم اعترفوا أيضاً بأن ما هو متاح لفريق الخبراء من وقت وموارد لمعالجة هذه المواضيع محدود. وتم التوصل إلى توافق عام بشأن تناول بعض المسائل المتصلة ببناء القدرات وتنفيذ معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك بتوجيه طلب إلى أمانة الأونكتاد لتنظيم حلقات عمل تقنية مخصصة لتلك المواضيع.

رابعاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤٦- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: الأستاذ ل. نيلسن كارفايو (البرازيل)

نائب الرئيس - المقرر: السيد سيد أسعد علي شاه (باكستان)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٧- أقرّ فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/44). وكان جدول الأعمال كالآتي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٤- مسائل أخرى

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين

٦- اعتماد التقرير.

جيم – نتائج الدورة

٤٨- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول). كما اتفق الفريق على أن يقوم الرئيس بتلخيص المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثالث).

دال – اعتماد التقرير

٤٩- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أَذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٤- مسائل أخرى

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين

٦- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور**

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

الاتحاد الروسي
أفغانستان
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باكستان
البحرين
البرازيل
البرتغال
بنن
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بيلاروس
تايلند
تركيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر القمر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
سلوفاكيا
السنغال
سوازيلند
السودان
السويد
سويسرا
صربيا
الصين
طاجيكستان

** للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/INF.1.

العراق
عُمان
غابون
غانا
غينيا
فرنسا
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
قبرص
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
كمبوديا
كندا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
ليتوانيا
مالطة
مدغشقر
مصر
المغرب
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
ناميبيا
النرويج
نيجيريا
هايتي
الهند
هنغاريا
اليمن

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣- وحضر الدورة برنامج الأمم المتحدة التالي:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤- وحضرت الدورة الوكالات المتخصصة التالية:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٥- وحضر الدورة أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم:

الثلاثاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر

السيد عزيز دييه، رئيس الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

السيد آتو غارتي، رئيس الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

السيدة آليسيا ياروغا، رئيسة الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

السيد ريتشرد مارتِن، رئيس الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

السيد رودولف موليِر، رئيس الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

البند ٣ من جدول الأعمال - استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

السيد أشرف الشرقاوي، مصر
السيدة مالغورزاتا ياروغا - بارانوفسكا، بولندا

السيد ريتو إيبيرلي، شريك، شركة KPMG

السيد نايجل سليغ - جونسون، ICAEW، المملكة المتحدة

السيد جيم سيلف، المدير التنفيذي، الاتحاد الدولي للمحاسبين
السيد روبرت غارنيت، عضو المجلس، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر

البند ٤ (أ) من جدول الأعمال - محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: مبادئ توجيهية بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - إرشادات المستوى ٣.

السيد روبرت غارنيت، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، عضو المجلس

السيد ريتشرد مارتِن، رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد فيكسِن نكوبيه، اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي

السيد سيد أسعد علي شاه، معهد باكستان للمحاسبين القانونيين

البند ٤(ب) من جدول الأعمال – متطلبات بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ

السيد أشرف جمال الدين، المركز المصري للمديرين، مصر

السيد نانا توينيبوا بواتينغ، "Empretec"، غانا

البند ٤(ج) من جدول الأعمال – الجزء الرفيع المستوى: الاستقرار المالي والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

السيد وانغ جون، نائب الوزير، وزارة المالية، الصين

السيد ابراهيم عشماوي، نائب وزير الاستثمار، مصر

السيد نغي تايي، وكيل وزارة، وزارة الاقتصاد والمالية، مملكة كمبوديا

السيد كوابينا بآه – دوودو، السفير، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، غانا

السيد روبرت غارنيت، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، عضو المجلس

السيد جيم سيلف، المدير التنفيذي، الاتحاد الدولي للمحاسبين

الخميس ٦ تشرين الثاني/نوفمبر

البند ٤(د) من جدول الأعمال – الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والإبلاغ المتصل بمسؤولية الشركات.

السيدة نانسي كامب – رولاندز، Ernest & Young، هولندا

السيد ستيفِن هاين، EIRIS، المملكة المتحدة

السيد إيرنست ليغتيرينغِن، مبادرة الإبلاغ العالمية، هولندا

السيد ألَن نايت، مؤسسة "AccountAbility"، المملكة المتحدة

البند ٤(هـ) من جدول الأعمال – تقارير محدثة مقدمة من المنظمات الإقليمية ومنظمات دولية أخرى

السيدة ماري – فرانس هود، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد روبرت غارنيت، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، عضو المجلس

السيد جيم سيلف، المدير التنفيذي، الاتحاد الدولي للمحاسبين

السيد اندري بلدي، الشريك المؤسس، شبكة إدارة الشركات الدولية

السيد فيكسِن نكوبيه، اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي

السيدة ساسكيا سلومب، اتحاد المحاسبين الأوروبي

٦- ودعيت الجهات التالية إلى حضور الدورة:

رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات في صربيا
السيد دراغان ميكيريفيتش، رئيس الجمعية، بلغراد

أكاديمية المحاسبة والمالية في الاتحاد الروسي
السيد فيكتور غيتمان، الرئيس، موسكو

رابطة المحاسبين الفنيين (Accounting Association of Accounting Technicians)
السيد عليم إسلان، المدير الفني، المملكة المتحدة
السيد جون فينسِنت، عضو المجلس، المملكة المتحدة

رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات القانونيين المعتمدين في بيلاروس
السيد دزيميتري بانكو، الرئيس، مينسك

مركز دراسات المحاسبة
السيد أجيم بيناج، خبير المحاسبة، ألبانيا

مصرف التنمية الأفريقي
السيد ندونغو غاتينجي، رئيس قسم المشاريع، كينيا

شركة ألكوا أوروبا
السيد ماركو ماروكو، مدير Europe Compliance Finance

مصرف التنمية الآسيوي
السيد ساميويلا توكوافو، اختصاصي المالية

رابطة المحاسبين وخبراء المالية الألبانية
السيد شريف بوندو، المدير التنفيذي، تيرانا

رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
السيد بيتر ستيوارت، رئيس قسم الاستشارة، المملكة المتحدة
السيد إيان ويلش، رئيس الشؤون العامة، المملكة المتحدة
السيد روبِن جارفيس، رئيس قسم مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة، المملكة المتحدة

رابطة المحاسبين الدوليين
السيدة دورين بلاند، أمينة المجلس، المملكة المتحدة

Barki Tojik
السيد ساليمخون قربانوف، رئيس المحاسبين، شركة Open Stock Holding Power Company، طاجيكستان

CADIRE Business Community International
السيدة كواتيرو رايناتو جولييين نكواندو، المساعدة الإدارية، ياوندي، الكاميرون
السيد إيف مبوك كيكيد، المدير الإداري، ياوندي، الكاميرون

بورصة القاهرة والإسكندرية
السيد ماجد سوريال بولس، الرئيس، القاهرة
السيد محمد عمران/نائب الرئيس، القاهرة

Caisse des Dépots
السيدة كلير بوسون، المستشارة، شؤون المناخ والبيئة والشؤون الدولية والأوروبية، فرنسا

اتحاد المحاسبين لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (CAPA)
السيد كامليش فيكامسي، الرئيس، كوالالومبور

CECCAR (Corpul Expertilor Contabili si Contabilitor Autorizati din Romania)
السيدة فولكان داني‌يلا، المديرة التنفيذية
السيدة سيدوفيسي أندرييا، المستشارة

مركز الإعلام ش.م. (Centre Info SA)
السيد ستيفانو جيلاردي، شركة Sustainable Investment Consulting، سويسرا

غرفة المحاسبين في جيبوتي
السيد محمد محمود حسن، الرئيس

غرفة مراجعي الحسابات في أذربيجان
السيد والي راحيموف، رئيس الإدارة، باكو

غرفة مراجعي الحسابات في الجمهورية التشيكية
السيد فلاديمير زيلينكا، عضو المجلس، براغ

المعهد الصيني للمحاسبين القانونيين المعتمدين في الصين
السيدة ماي لوو، نائبة المدير، المعايير المهنية، بكين
السيد زاو جيزيه، المساعد الإداري، بكين

CIFA (جمعية المستشارين الماليين المستقلين)
السيد جان بيير ديزيرينس، نائب المدير، سويسرا

الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة
السيد عبد الله عبدالله السنفي، الرئيس، صنعاء
السيد أحمد قائد الشيباني، مدير عام التعاون التقني، صنعاء

المجلس الأعلى للمحاسبة (Conseil Supérieur de la comptabilité)
السيد أندري رامانامبانوهارانا، المدير، أنتناناريفو، مدغشقر

المجلس الاتحادي البرازيلي للمحاسبة (Conselho Federal de Contabilidade do Brazil)
السيد نيلسون ميتيماسا جيترينجي، المحاسب، برازيليا

شركة Con Ser Invest SA
السيد تييري فوخسمان، مستشار ESG، سويسرا

Consiglio Nazionale Dottori Commercialisti
السيد يوهانس غيغار، المحاسب القانوني، إيطاليا

شركة Continental Trading Invest and Development
السيد بيدرو نسانزي، المدير العام، جنيف

مدرسة التجارة في كوبنهاغن (Copenhagen Business School)
السيدة كارولين أغيستام، الأستاذة المساعدة، إدارة المحاسبة ومراجعة الحسابات

شركة Creative Investing Research Inc
السيد ويليام كونيغهام، مستشار الاستثمار الاجتماعي، الولايات المتحدة الأمريكية

شركة CSR (Corporate Social Responsibility)
السيد مارك سافِلد، المستشار، سويسرا
السيدة هياسينت أوسليفان، شبكة جنيف، سويسرا

وكالة التجارة والشركات الدانمركية (Danish Commerce and Companies Agency)
السيدة كريستينا ووفيلد غيرينغ، رئيسة القسم، كوبنهاغن

Deloitte
السيد إيان ساندرسِن، سويسرا
السيد فابيان بريوا، كبير مديري مراجعة الحسابات، سويسرا
السيدة جويل هيربيت، المديرة، سويسرا
السيدة ليديا نانوس، المديرة، سكوبييه

مؤسسة De Pury Pictet Turretini and Cie
السيد غييوم تيلور، الشريك

شركة E-Capital Partners
السيد باولو ساردي، إيطاليا

مؤسسة Ernst and Young
السيد هانس فيركرويجسه، هولندا
السيدة هنرييتيه بورما، مراجعة الحسابات، هولندا
السيد مارك جوناتان هوكيتز، مراجع الحسابات، سويسرا

ESG Risk Metrics Group
السيدة بيسترا بهاروفا، كبيرة محللي الأبحاث، الولايات المتحدة الأمريكية

المحفل البهائي الأوروبي للتجارة (European Baha'i Business Forum)
السيد محمود سمندري، العلاقات الخارجية، سويسرا

الاتحاد الأوروبي لمحاسبي ومراجعي حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
السيد فريديريكو ديوميدا، الرئيس، بروكسل

الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة (Fédération internationale des experts-comptables)
السيد فرانسوا ميشان، مفتش الحسابات، فرنسا

الرابطة الدولية للمسؤولين التنفيذيين الماليين (Financial Executives International)
السيد ديفيد موريس، الولايات المتحدة الأمريكية

السلطة التنظيمية للمرافق العامة في غامبيا (Gambia Public Utilities Regulatory Authority)
السيد بول س. ميندي، كبير مديري المالية، بانجول

مدرسة جنيف للعلوم الدبلوماسية والعلاقات الدولية (Geneva School of Diplomacy and International Relations)
السيد اوسفالدو أغاتييلو، الأستاذ

التحالف العالمي لتحسين التغذية (Global Alliance for Improved Nutrition)
السيد كريغ كورتني، مدير تعبئة الموارد، سويسرا

مبادرة الإبلاغ العالمية
السيد إرنست ليغتيرينغين، الرئيس التنفيذي، هولندا

شركة Harcourt Investment Consulting AG
السيد توماسو فيرازو، المدير الإداري، سويسرا

شركة Hermes Investment Management Ltd
السيد بول لي، محلل شؤون إدارة الشركات، المملكة المتحدة

شركة Highland Good Steward Management
السيد ويليام ميلز، المدير الشريك، الولايات المتحدة الأمريكية

معهد المحاسبة ومراجعة الحسابات ICAC
السيدة ماريا بياتريز باتل مارتينيز، رئيسة وحدة، قسم معايير المحاسبة، إسبانيا

شركة Innovest Strategic Value Advisers
السيدة كارينا وونغ، كبيرة المستشارين، المملكة المتحدة

الاتحاد الدولي للمحاسبين
السيد مايك هاتهورن، الرئيس، المملكة المتحدة
السيد جون رتشارد ستانفورد
السيد هنري سافيل، الرئيس – IAESB، بولندا

معهد der Wirtschaftsprüfer
السيد نوربرت بريكر، المدير الفني، ألمانيا

معهد مراجعي حسابات الشركات (Institut des réviseurs d'entreprises)
السيد دافيد صفران، الخبير، بلجيكا

معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية (Institute for Social and Ethical Accountability)
السيد ألن نايت، رئيس قسم المعايير، المملكة المتحدة

معهد ليتوانيا للمحاسبة
السيد جونيوس سيمونافيسيوس، نائب المدير، فيلنيوس

معهد بنغلاديش للمحاسبين القانونيين
السيد أنور الدين شاودوري، الرئيس الأسبق وعضو مجلس المعهد، دكّا
السيد محمد حميون كبير، الرئيس، دكّا
السيد م. سيف الإسلام، نائب الرئيس، دكّا

معهد غانا للمحاسبين القانونيين
السيد ريموند أز براون، الرئيس التنفيذي، أكرا

معهد نيجيريا للمحاسبين القانونيين
السيد أولوسوجي أولوميدي أودوكويا، المحاسب القانوني، أبوجا

معهد باكستان للمحاسبين القانونيين
السيد سيد أسعد علي شاه

معهد المملكة المتحدة للمحاسبين القانونيين
السيد روبرت إ. لانغفورد، المستشار في شؤون الاستدامة، لندن

معهد منطقة سامراء للمحاسبين الفنيين
السيد دميتري ياكوفينكو، الرئيس، الاتحاد الروسي
السيد ألكسَندِر شيستاكوف، المساعد، الاتحاد الروسي

معهد طاجيكستان للمحاسبين ومراجعي الحسابات الفنيين
السيدة فاروغات غفوروفا، رئيسة إدارة الشؤون العامة، دوشنبيه

معهد الإدارة العامة (Institute of Public Management)
السيد أندرياس بيرغمان، مدير IPM، سويسرا

لجنة الإشراف على التأمينات (Insurance Supervision Commission)
السيدة دوينا فلوريسكو، المديرة العامة

مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الداخلية (Internal Accounting Standards Committee Foundation)
السيد كين كرايتون، كبير المديرين، المملكة المتحدة

International Association Financial Executives Institutes
السيد غابرييلي فونتانيسي، الرئيس، إيطاليا

الرابطة الدولية لإدارة المرافق (International Facility Management Association)
السيد كسافييه ريكينباخِر، المحاسب، عضوIFMA ، ,Finance ICS Corporate Services، جنيف

الاتحاد الدولي للمحاسبين في كندا
السيد دبفيد ماك بيك، المدير الفني، أوتاوا

الرابطة الدولية للإدارة المالية (International Financial Management Association)
السيد سيد عزام علي، المستشار، سويسرا

المؤسسة المالية الدولية
السيد غارفي ماكسين، كبير مسؤولي الإدارة المؤسسية، محفل الإدارة المؤسسية العالمي (Global Corporate Governance Forum)، الولايات المتحدة الأمريكية

المعايير الدولية للإبلاغ المالي
السيد بيتر والتون، المدير، الشبكة الإخبارية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS News.net)، إسبانيا

مؤسسة السلام الدولية (Interpeace)
السيد مارتن بيترسن، المدير، سويسرا
السيد ماتياس ستيفِل، نائب الرئيس، سويسرا

البنك الإسلامي
السيد إسكندر علي خان، المدير، بنغلاديش

المجلس الماليزي للخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board of Malaysia)
السيد مشاير سبير، المديرة المساعدة لشؤون المشاريع، كوالالمبور

شركة J.K. Randle Professional Services
السيد باشورون ج. ك. راندل، الرئيس والمسؤول التنفيذي، أبوجا، نيجيريا

شركة KPMG
السيد توماس شميد، الشريك، سويسرا

نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
السيد دافيد القزي، الأمين العام، بيروت

الرابطة الوطنية لمجالس المحاسبة في الولايات (NASBA)
السيدة ليندا بيك، مديرة العلاقات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية

الجامعة الوطنية الماليزية
السيد رُملة جعفر، الرئيس، كوالالمبور

شركة نيفاستار المالية، ش.م.
السيد فابيان دوتيل، المدير الإداري، سويسرا

هيئة الخبراء المحاسبين في تونس
السيدة فطومة غرسلي، المحاسبة القانونية، لجنة المعايير، تونس

مؤسسة OTC (Osteosynthesis and Trauma Care Foundation)
السيد بيتر إليغ، المحامي، فرنسا

PEFC (Programme for the Endorsement of Forest Certification)
السيدة كلير بلينكينسوب، رئيسة قسم التنمية، سويسرا

صندوق صون المعاشات التقاعدية (Pension Protection Fund)
السيد أليد جونز، المدير، قسم الاستثمار المسؤول، المملكة المتحدة

PKA (Pensionskassernes Administration)
السيدة سوزان روج لوند، المحللة المالية، الدانمرك

شركة PricewaterhouseCoopers
السيد هوغو فان دين إندي، المدير، هولندا
السيد لارس – أولّي لارسون، المدير الأقدم، السويد
السيد دافيد ماسون، سويسرا
السيدة سيلين إزيلي، كبيرة المستشارين، سويسرا
السيد ريتشارد غولدينغ، كبير المستشارين، سويسرا
السيدة جوردان غالاسو، كبيرة المديرين، سويسرا
السيد نيقولا رويبال، الشريك، سويسرا

شركة Principal WG Capital
السيد توريو أوسبورن، الولايات المتحدة الأمريكية

مبادئ الاستثمار المسؤول (Principles for Responsible Investment)
السيد إيريك جيمس غيفورد، المدير التنفيذي، المملكة المتحدة
السيد دونالد ماك دونالد، الرئيس، المملكة المتحدة

السيد إليوت فرانكال، مدير الاتصالات، مدرسة التجارة في المملكة المتحدة (United Kingdom School of Business)

السيد نجيب حرابي، أستاذ العلوم الاقتصادية، سويسرا

شركة (Scipion Capital Ltd)

السيدة ليندسي كلافيل، عضو المجلس، المملكة المتحدة

الشركة المالية للضمان الاجتماعي والسكن، غامبيا (Social Security and Housing, Financial Corporation, Gambia)

السيد مومر سامبا، مدير قسم مراجعة الحسابات، بانجول

مؤسسة SRI Engagement

السيد ستيفن ويغود، الرئيس، المملكة المتحدة

الاتحاد التايلندي لمهن المحاسبة

السيدة أوناكورن فويتيتادا، المحاسبة القانونية المعتمدة، بانكوك

السيدة كانوغبورن ناركتابتي، الطالبة، بانكوك

The African Economist

السيد إياسو سولومون، مدير المكتب الدولي، أديس أبابا، إثيوبيا

Triple E

السيدة ليسكه فان سانتِن، المستشارة الدولية

السيد إيفو مولدِر، المستشار

نقابة UNISON

السيد كولِن ميش، المسؤول الوطني، المملكة المتحدة

ميثاق الأمم المتحدة العالمي

السيد كلود فوسلِر، الرئيس، فرنسا

جامعة أركنساس

السيدة كارِن بينكوس، الأستاذة، الولايات المتحدة الأمريكية

جامعة ٩ أيلول (Dokuz Eylul)

السيد سيردار أوزكان، المستشار، كلية التجارة، تركيا

كلية التجارة (University of Business School)

السيد صامويل ن. إ. سيمسون، الأستاذ المحاضر في المحاسبة، غانا

جامعة جنيف

السيدة كاترين فيرييه، العضو المتعاون في المجال العلمي

جامعة غرينوبل
السيدة ألبرتين عازر، الطالبة، فرنسا

جامعة لاتفيا
السيد أندريز بونوماريوفز، الأستاذ المساعد، معهد المحاسبة، ريغا

جامعة لودز
السيد فويسيش نوفاك، الأستاذ، إدارة المحاسبة
السيدة أنّا شيشتا، الأستاذة المساعدة، إدارة المحاسبة، إدارة الجامعة
السيدة إيرينا سوبانسكا، الأستاذة، كلية الشؤون الإدارية، بولندا

جامعة ساو باولو
السيدة ميسا ريبيرو، إدارة المحاسبة، البرازيل

جامعة ستراثكلايد
السيد أندريا ب. كولسون، الأستاذ المحاضر في المحاسبة، المملكة المتحدة

جامعة سيدني
السيدة رونيتا سينغ، الأستاذة المحاضرة المعاونة، أستراليا

- - - - -